الاشجار المثمرة كالدراق والتفاح والمشمش والموز . ويبين الجدول رقم ٤ تطور المساحات المزروعة بمختلف الزراعات بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٤٥ .

جدول رقم ٤ — تطور المساحات المزروعة بمئة آلاف الدونمات

الانتاج	١٩٣١	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٩	١٩٤٥ المجموع	١٩٤٥ منها للعرب
الحبوب والقطاني والحبوب الزيتية	٥٤٧٥	٦٥٢٥	٦٣٥٧	٦٢٦٦	٥٤٨٥	٤٣٦٨	٤١٥٢
الخضار	٣٤	١١٦	١٤٦	١٥١	١٣٧	٢٩٨	٢٤٠
الزراعات العلفية	— (أ)	١٠٠	١٠٠	٧٦	— (أ)	١٤٣	٢٤
الاشجار المثمرة	— (أ)	٢٠١	٣٥٢	٣٥٤	٣٧٧	٣٩٣	٣٥٥
الزيتون	— (أ)	٤٧٤	٥١٠	٥٣٥	٥٧١	٦٠٠	٥٩٣
الحمضيات	١٢٥	٢٩٨	٢٩٩	٣٠٠	٣٠٠	٢٤٤	١٢٦
البطيخ	١٢١	١٢٦	١٧٧	١٦٦	١٢٢	١٢٦	١٢٠
التبغ	١٣	٢٢	٣٠	٥٥	١٥	٢٢	— (أ)
المجموع	—	٧٩٧٢	٧٩٧١	٧٩٠١	٧٠٠٧	٦٣٩٤	٥٧١٠

(أ) غير متوفر .

المصدر : سعيد حماده ، **النظام الاقتصادي في فلسطين** ، جامعة بيروت الامريكية ، بيروت ١٩٣٦ ، ص ١٥٥ ، للعمود الاول والثاني والثالث والرابع .

La Palestine ، **المصدر السابق** ، ص ٧٤ و٧٥ ، للعمود الخامس والسادس والسابع .

قوى الانتاج : كانت نسبة السكان العرب سنة ١٩٤٤ التي تعيش من الزراعة ٦٥ ٪ من مجموع سكان فلسطين العرب(٣٨)، وكان دخل الفرد منهم ٢٨ جنيها فلسطينيا(٣٩) وقد هبطت نسبة السكان التي تعيش من الزراعة تدريجيا بسبب الهجرة من الريف والطرد الذي مارسه الصهيونيون ضد الفلاحين العرب من الاراضي التي اشترتها المؤسسات الصهيونية من الملاكين الكبار . الا ان دخل الفرد ارتفع من ٧ جنيهات فلسطينية سنة ١٩٣٦(٤٠) الى ٢٨ جنيه فلسطيني كما ذكرنا سابقا . الا ان هذا الارتفاع في الداخل خلال ثماني سنوات كان نتيجة تضخم الاسعار ولم يزد فعليا الا الثلث تقريبا بالاسعار الثابتة(٤١) مما يعني ان ارتفاع الدخل لم يحسن أوضاع العائشين من الزراعة الذين كانت تثقل كاهلهم الديون التي يبلغ متوسطها للعائلة الفلاحية نسبة متوسط دخلها تقريبا(٤٢) . لذلك لم تساعد هذه الزيادة الفلاح العربي بأي حال من الاحوال على تحديث أساليبه الزراعية رغم رغبته في ذلك ، لان التحديث يتطلب توظيف رؤوس أموال مكثفة لم تتوفر للمزارع العربي المرهق بالديون ، وقد زادت حالته سوءا نتيجة تصرف الدولة المنتدبة ، المتواطئة مع المهاجرين الصهيونيين ، التي وضعت يدها على البنك الزراعي العثماني الذي كان يسلف المزارعين فيما مضى ، والغت الاقتراض منه ولم يبق أمام الفلاح العربي الا الاقتراض من المرابين بفوائد مرتفعة جدا او من البنوك التجارية لا سيما بركليس بنك ، حيث وضعت أموال البنك الزراعي العثماني ، الذي ساهم في خراب الفلاحين والاستيلاء على أراضيهم لتسليمها الى المؤسسات الصهيونية(٤٣) .

لم تكتف الدولة المنتدبة بتضييق الخناق على الفلاح العربي بمنع القروض الزراعية عنه بل تركته لوحده ولم تساهم الا فيما ندر ، وبجهد يكاد لا يذكر ، لرفع مستواه الفني كارشاده على استعمال البذور المؤصلة والسماد ، والادوية الزراعية ، وتنظيم التعاونيات الزراعية لتحسين الانتاج وتسويقه ، فكان الفلاح يهتدي اليها بعد خبرات